قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17764) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء غُرة جمادى الآخرة 1448هـ - 11 نوفمبر 2026م

المواجهة بين ترامب والديمقراطيين وتغيير السياسة الأمريكية



بقلم:

د. عمرو حمزاوي ○

تكشف نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي عن تحول سياسي مهم في موازين القوى داخل واشنطن، بعدما نجح الحزب الديمقراطي في انتزاع الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ من الحزب الجمهوري، في هزيمة انتخابية تحمل دلالات تتجاوز مجرد تغيير السيطرة على المؤسستين التشريعيتين. فالنتائج تمثل، في جوهرها، تعبيرا عن تراجع التأييد الشعبي للرئيس دونالد ترامب وسياساته، وعن رغبة قطاعات واسعة من الناخبين الأمريكيين في وضع قيود مؤسسية على أجندته السياسية، خاصة في ظل تصاعد الاستقطاب الداخلي وتفاقم الخلافات بشأن الاقتصاد والهجرة والحريات العامة وإدارة العلاقات الخارجية والحرب في الشرق الأوسط.

غير أن أهمية هذا التحول لا ينبغي أن تدفع إلى المبالغة في تقدير قدرة الديمقراطيين على تغيير اتجاهات السياسة الأمريكية، إذ إن امتلاك الأغلبية البرلمانية لا يعني امتلاك السلطة التنفيذية، ولا يتيح تجاوز الصلاحيات الدستورية الواسعة التي يتمتع بها الرئيس.

نجاح الديمقراطيين في السيطرة على مجلسي الكونجرس ارتبط، في المقام الأول، بتحول الانتخابات إلى استفتاء سياسي على أداء ترامب خلال النصف الأول من ولايته الرئاسية الثانية. فقد خاض قطاع مهم من الناخبين الانتخابات انطلاقا من رفضه استمرار السياسات التي تبنتها الإدارة الجمهورية، وليس بالضرورة تعبيرا عن تحول شامل في اتجاهات الرأي العام لمصلحة الحزب الديمقراطي. وكان واضحا أن ارتفاع تكاليف المعيشة، والقلق بشأن التضخم والاقتصاد، والجدل حول سياسات الهجرة، والمخاوف المتعلقة باستقلال المؤسسات الدستورية وسيادة القانون، قد ساهمت جميعها في توسيع قاعدة التصويت المعارض للرئيس. وإلى جانب ذلك، لعبت التداعيات السياسية والاقتصادية للحرب الأمريكية مع إيران دورا في تعميق الاستياء من الإدارة، خصوصا مع اتساع التساؤلات بشأن أهداف الحرب وتكاليفها وانعكاساتها على المصالح الأمريكية.

ويعكس الفوز الديمقراطي أيضا نجاح الحزب في استعادة القدرة على مخاطبة شرائح انتخابية ومناطق جغرافية لم تكن محسوبة تقليديا على قاعدته الانتخابية بالدرجة نفسها. فقد استطاع الديمقراطيون تحويل الاستياء من إدارة ترامب إلى أصوات انتخابية في ولايات ومناطق ذات اتجاهات جمهورية راسخة، مستفيدين من حالة التعبئة السياسية التي صاحبت الانتخابات ومن المخاوف بشأن مستقبل المؤسسات الأمريكية. وهنا تكمن إحدى أهم دلالات النتيجة: لم يعد التصويت الديمقراطي محصورا في التعبير عن الاعتراض على سياسات بعينها، بل أصبح أيضا وسيلة لاستعادة التوازن بين المؤسسات الدستورية ومنع تركز السلطة السياسية في يد الرئيس وحزبه.

لكن السؤال الأهم يتعلق بكيفية توظيف الديمقراطيين للأغلبية الجديدة. ففي السياسة الداخلية، يمتلك الحزب أدوات مؤسسية وتشريعية واسعة تسمح له بإعاقة أجزاء أساسية من أجندة ترامب. فمجلس النواب يستطيع رفض مشروعات القوانين التي تتبناها الإدارة، وتعطيل التشريعات المتعلقة بالضرائب والإنفاق والهجرة، ومراجعة المخصصات المالية للبرامج الحكومية، وفتح تحقيقات برلمانية موسعة في أداء المؤسسات التنفيذية. كما تستطيع اللجان المختصة استدعاء المسؤولين، وطلب الوثائق والمراسلات، وفحص القرارات الإدارية والمالية التي اتخذتها الإدارة، بما يضع البيت الأبيض أمام رقابة سياسية وقانونية أكثر صرامة مما واجهه خلال العامين السابقين.

ولا تقل أهمية استعادة الديمقراطيين للأغلبية في مجلس الشيوخ عن أهمية سيطرتهم على مجلس النواب. فالشيوخ يملك صلاحيات دستورية تتعلق بالموافقة على تعيينات الرئيس لكبار المسؤولين في الإدارة الفيدرالية والقضاة والسفراء، فضلا عن دوره في التصديق على المعاهدات الدولية. ومن ثم، فإن انتقال الأغلبية إلى الديمقراطيين يمنحهم قدرة فعلية على تعطيل أو إبطاء تعيين شخصيات يختارها ترامب، وفرض نقاشات ومراجعات أكثر تشددا بشأن مؤهلاتها وتوجهاتها السياسية. وبذلك لن تكون الإدارة قادرة على التعامل مع الكونجرس باعتباره مؤسسة تابعة للأغلبية الحزبية التي ينتمي إليها الرئيس، بل ستجد نفسها أمام مركز مستقل للقرار السياسي والرقابة الدستورية.

كذلك، يستطيع الديمقراطيون استخدام سلطة الموازنة والاعتمادات المالية باعتبارها واحدة من أهم أدوات التأثير في عمل الإدارة. فالكونجرس هو الذي يقر الإنفاق الفيدرالي، ولا تستطيع السلطة التنفيذية إدارة برامجها وسياساتها بمعزل عن الموارد التي يخصصها المشرعون. ومن هنا يمكن للديمقراطيين وضع شروط على تمويل بعض البرامج، ورفض الاعتمادات المرتبطة بتوسيع سياسات الهجرة، أو تقليص الموارد المخصصة لإجراءات تنفيذية يرون أنها تتجاوز القانون أو تنتهك الحقوق والحريات. كما يمكنهم فرض رقابة أكثر صرامة على كيفية إنفاق الأموال العامة، وعلى مدى التزام الإدارة بالأغراض التي أقر الكونجرس التمويل من أجلها.

وتتجاوز هذه الأدوات مسألة تعطيل التشريعات إلى إعادة تشكيل البيئة السياسية التي تعمل فيها الإدارة. فالتحقيقات البرلمانية، حتى عندما لا تنتهي إلى إجراءات قانونية مباشرة، تستطيع كشف تناقضات السياسات الحكومية، ورفع الكلفة السياسية للقرارات الرئاسية، وإجبار المسؤولين على الدفاع عن خياراتهم أمام الرأي العام. ومن المرجح أن تصبح قضايا تضارب المصالح، واستقلال المؤسسات الرقابية، واستخدام السلطة التنفيذية، واحترام القيود القانونية، موضوعات مركزية في العلاقة بين الكونجرس والبيت الأبيض خلال العامين المقبلين.

ومع ذلك، سيكون على الديمقراطيين تجنب تحويل الأغلبية الجديدة إلى مجرد أداة للانتقام الحزبي أو تعطيل كل ما يصدر عن الإدارة الجمهورية. فالناخبون الذين منحوا الحزب القدرة على مراقبة ترامب لا ينتظرون منه بالضرورة شل مؤسسات الحكم، بل يتوقعون أن يقدم بديلا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا قابلا للتنفيذ.

وإذا اكتفى الديمقراطيون بالتحقيقات والمواجهات البرلمانية دون بلورة أولويات تشريعية واضحة، فقد يجدون أنفسهم أمام خطر فقدان الزخم الانتخابي الذي حققوه. والأهم أن عليهم المحافظة على وحدة كتلتهم البرلمانية، رغم التباينات الأيديولوجية والسياسية داخل الحزب بين التيارات الأكثر اعتدالا والتيارات التقدمية.

أما في السياسة الخارجية، فتبدو حدود التأثير الديمقراطي أكثر وضوحا. فالرئيس الأمريكي، بحكم موقعه الدستوري، يمتلك صلاحيات واسعة في إدارة العلاقات الخارجية، وتوجيه الدبلوماسية، والقيادة العليا للقوات المسلحة، واتخاذ قرارات تتعلق بالأمن القومي واستخدام القوة العسكرية. ومن ثمّ، فإن سيطرة الديمقراطيين على مجلسي الكونجرس لن تعني تلقائيا قدرتهم على وقف توجهات ترامب الخارجية أو إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأوروبا والصين وروسيا.

وتبرز هنا مسألة الفيتو الرئاسي باعتبارها أحد أهم القيود الدستورية على قدرة الأغلبية الديمقراطية. فحتى إذا نجح الديمقراطيون في تمرير تشريعات تتعارض مع توجهات ترامب في السياسة الخارجية، يستطيع الرئيس استخدام حق النقض الرئاسي لمنع دخولها حيز التنفيذ. ولا يمكن للكونجرس تجاوز هذا الفيتو إلا بأغلبية الثلثين في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وهي أغلبية لا يمتلكها الديمقراطيون، ولا تبدو متاحة في ظل استمرار الاستقطاب الحزبي الحاد.

وبالتالي، فإن امتلاك الأغلبية العادية في المجلسين لا يكفي لفرض تشريعات على الرئيس إذا قرر استخدام الفيتو، الأمر الذي يحد من فرص إحداث تحول تشريعي جذري في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولا يعني ذلك أن الكونجرس الديمقراطي سيكون بلا تأثير في هذا المجال. فبإمكانه ممارسة الرقابة على القرارات العسكرية والدبلوماسية، واستجواب المسؤولين بشأن أهداف العمليات العسكرية وتكاليفها، ومراجعة مبيعات الأسلحة والمساعدات الخارجية، واستخدام سلطاته المالية للضغط على الإدارة. كما يستطيع مجلس الشيوخ تعطيل تعيينات مهمة، وفرض نقاشات بشأن الاتفاقيات الدولية، وإبراز الاعتراضات على سياسات الإدارة في الشرق الأوسط أو الحرب في إيران أو التعامل مع الحلفاء الأوروبيين. غير أن هذه الأدوات ستظل في معظم الحالات أدوات ضغط ومراقبة وإبطاء، وليست بالضرورة أدوات قادرة على فرض تغيير استراتيجي على البيت الأبيض.

وتتضح هذه المحدودية بصورة خاصة في الشرق الأوسط. فمن غير المرجح أن تؤدى الأغلبية الديمقراطية وحدها إلى إنهاء الحرب الأمريكية مع إيران أو فرض مسار تفاوضي محدد على ترامب، كما لن تكون كافية لإعادة صياغة السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل أو دول الخليج. يستطيع الديمقراطيون رفع الكلفة السياسية لاستمرار الحرب، ومساءلة الإدارة بشأن شرعيتها وأهدافها وتداعياتها، وممارسة ضغوط بشأن المساعدات العسكرية والقرارات المتعلقة باستخدام القوة، لكن تحويل هذه المواقف إلى قيود تشريعية ملزمة سيظل مرتبطا بقدرتهم على بناء توافق يتجاوز حدود حزبهم، أو بالتوصل إلى تفاهمات مع الإدارة نفسها.

ومن المهم كذلك إدراك أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تتحدد فقط من خلال التوازنات الحزبية داخل الكونجرس، بل تتأثر أيضا بالمصالح الاستراتيجية والمؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وبالالتزامات الأمريكية تجاه الحلفاء، وبحسابات المنافسة الدولية. ولذلك لا ينبغي للدول العربية أن تفترض أن انتصار الديمقراطيين سيؤدى تلقائيا إلى تغير جذري في الموقف الأمريكي من قضايا المنطقة، أو أن واشنطن ستتخلى عن سياساتها القائمة لمجرد تغير الأغلبية البرلمانية. والأكثر واقعية هو التعامل مع التحول باعتباره فرصة لتوسيع قنوات التواصل مع الكونجرس، وطرح المواقف العربية أمام مؤسساته ولجانه، والاستفادة من المساحات التي تتيحها التباينات السياسية الأمريكية دون بناء رهانات استراتيجية مبالغ فيها عليها.

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة

عن أهمية التسامح وألفة الاختلاف



بقلم:

نبيلة رجب ○

نتنظر من التسامح أن يحفظ قدرتنا على الحديث والإنصاف رغم اختلافنا. فكثيرًا ما نجلس مع أشخاص نختلف معهم، ونشرح آراءنا، ثم ينتهي اللقاء من دون أن يقتنع أحد برأي الآخر. هل ضاع وقتنا؟ أرى أن للحوار قيمة تتجاوز الإقناع؛ نفهم موقفا كنا نستغربه، أو نكتشف أننا اعترضنا على كلام لم نفهمه كما قصده صاحبه. يبقى لكل منا رأيه، ويبدأ اللقاء التالي بخلاف أوضح وسوء فهم أقل.

نسمع أحدًا يسخر من معتقد شخص آخر، فنعترض، ونواجه أحيانًا سؤالًا: «هل تؤمن بما يؤمن به؟». كأن رفض السخرية يعني الموافقة على المعتقد. ما ندافع عنه هو كرامة الإنسان، مع احتفاظنا بحق الاختلاف والنقاش. فالتسامح لا يمنح الأفكار حصانة من النقد، ولا يعفي أحدًا من مسؤولية إساءة أو ظلم. وإذا حصرنا إنصافنا فيمن يوافقوننا، تركنا المختلف بلا سند كلما وجد نفسه بين أشخاص لا يشاركونه أفكاره.

وفي سورة الممتحنة يقول الله سبحانه وتعالى، عن الذين لم يقاتلوا المسلمين في الدين ولم يخرجوهم من ديارهم: (أن تبروهم وتقسطوا إليهم). تجمع الآية بين الإحسان والعدل مع بقاء الاختلاف في الإيمان. وهذا ما أجد فيه جوابًا واضحًا: لا يحتاج إنصاف الإنسان إلى موافقته في معتقده، وحسن معاملته لا يعني تبنّي ما يؤمن به. له حق نحفظه، وللصلة به مجال يتسع للرعاية والخير.

في صالون التجميل الذي أتردد عليه تعمل سيدتان من أتباع الديانة السيخية. كثيرًا ما أدخل فأجد التلفزيون يعرض أغنية لمطرب سيخي يرتدي العمامة. يكون ما أراه بابًا لحديث بيننا عن ثقافتهما وأطعمتهما، وتسألانني بدورهما عمّا لا تعرفانه عن الإسلام. أشرح أشياء ألفتها منذ الصغر. أحب هذه الحوارات؛ أعرف شيئًا من حياتهما، وتعرفان شيئًا من حياتي، فتزداد ألفتنا مع كل زيارة.

تجعلني أسئلتهما أتوقف أمام أشياء اعتدتها حتى ظننت أنها لا تحتاج إلى شرح. أبحث عن كلمات بسيطة، فأكتشف أن ما يبدو واضحًا لي ليس بالضرورة واضحًا لغيري. أحب هذا الأثر في الحوار؛ أشرح شيئًا من حياتي، فأراه بعين من يسمع عنه للمرة الأولى، وأعود إلى المألوف عندي بانتباه جديد.

ولهذه الأحاديث جمال عفوي. لم نجتمع لنتحدث عن التسامح، ولم نستعد بأسئلة وأجوبة. جاء الحديث من تلقاء نفسه، وجعلتنا الألفة أكثر راحة في السؤال. نستوضح ما لا نفهمه، ونصحح فكرة سمعناها، دون أن يتحول الحديث إلى امتحان في الدين أو الثقافة. ينتهي اللقاء، وتبقى رغبة في استكماله.

نعرف زميلًا بإتقانه لعمله، ثم نكتشف أنه يحمل رأيًا اجتماعيًا لا نوافقه، فنصبح أقل ثقة بخبرته، رغم أن أداءه لم يتغير. وربما نستبعده من نقاش يحتاج إلى معرفته، فنخسر رأيًا مفيدًا لأننا رفضنا له موقفًا آخر. هكذا يكلّفنا ضيقنا بالاختلاف شيئًا نحن أيضًا؛ إذ يحرمنا مما يستطيع الآخر أن يضيفه، ويحصر حديثنا تدريجيًا بين من يوافقوننا.

ويمتد احترام الاختلاف إلى ترك الناس يختارون حياتهم. يترك شخص وظيفة مستقرة ليتفرغ لحرفة يحبها، فننصحه بالبقاء لأننا نخشى عليه. لكنه يختار طريقه، فيصبح قراره موضوع عتاب كلما التقيناه. عندها تتحول النصيحة إلى ضغط للعودة عما اختاره. نستطيع أن نبقى قريبين منه، حتى ونحن لا نوافقه على اختياره؛ يسمع رأينا، وتبقى له مساحة ليجرّب، دون أن يشعر بأنه خيّب محبتنا أو فقد تقديرنا.

ويشعر الإنسان بالقبول عندما يستطيع الحديث عن حياته دون خوف من أن تتغير معاملتنا له. يذكر عيده أو عادة في أسرته، فلا يجد نفسه موضع استغراب أو سخرية، ولا يضطر إلى إخفاء معتقده حفاظًا على المودة. فالترحيب الذي يستمر ما دام الآخر صامتًا عن اختلافه يظل هشًّا. أما الطمأنينة، فأن يعرف أننا سنبقى على احترامنا له بعد أن نعرف عنه ما لا يشبهنا.

ويمتد احترام المعتقد إلى المكان الذي يمارس فيه أصحابه عبادتهم. أمرّ بكنيسة أو معبد، وأعرف أن وراء أبوابه ما يعني للداخلين إليه كثيرًا، كما تعني لي المساجد. بهذا الشعور قرأت خبر الاعتداء على كنيسة حمود بالكرك في الأردن، أثناء جنازة في الثالث والعشرين من أكتوبر. آلمني أن يجتمع أناس لتوديع عزيز، فيفقدوا آخرين جاءوا لمواساتهم. ثم تابعت زيارة العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني للمصابين، وتقديم الملكة رانيا، برفقة الأميرتين رجوة وسلمى، العزاء لأسر الضحايا. وجدت في هذه المواساة تعبيرًا عن صلة إنسانية يبقى فيها ألم الآخر قريبًا منا، مهما اختلفت معتقداتنا.

أعود إلى أحاديث الصالون، فأدرك أن ما قرّبنا هو فضولنا تجاه اختلافنا. لو اكتفينا بما نتشابه فيه، لبقي كثير مما أحببته في تلك الحوارات مجهولًا لي. وهذا ما أرجوه من التسامح: أن يمنحنا اختلاف الآخرين فرصة للمعرفة، وأن يظل احترامنا لهم ثابتًا حتى أمام ما لا يعجبنا. فالإنسان لا يحتاج إلى أن يصبح نسخة منا كي يشعر بأن له مكانًا بيننا.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.
rajabnabeela@gmail.com
nabeelarajab.blogspot.com

العنصرية تهدم الديمقراطية

بقلم:

طلال عوكل ○

بقدر ما كانت الانتخابات الإسرائيلية تشكل واحدة من ذرى أزمة دولة الاحتلال، فإنها أيضا مؤشر على منعطف نحو ذروة أخرى، في سياق الصراع الفلسطيني والعربي المحتدم.

تكشف هذه الانتخابات عن هشاشة «الديمقراطية» الإسرائيلية التي تحيل قواعد وأسس النظام الديمقراطي، إلى أداة استعمارية عنصرية تتسم بالفاشية، وتطيح بكل أخلاقيات وأدبيات وميكانيزمات النظام الديمقراطي الذي عرفه العالم.

لقد أدخل نتنياهو وائتلافه خلال السنوات الأربع المنصرمة، جملة من التغيرات على طبيعة النظام، الذي بني على الولاء والطاعة، وعلى الإطاحة باستقلالية السلطات الثلاث، لخدمة طموحات سياسية وشخصية.

الديمقراطية الإسرائيلية المزعومة ليست استثناء فلقد بنيت الديمقراطيات الغربية على الاستغلال والاستعمار وشن الحروب، ونهب ثروات الشعوب حتى سقطت الأقنعة، والقيم، ومعايير القانون الدولي، تحت وطأة سياسات مزدوجة والدفاع عن أفظع المجازر وأكثر درجات الإرهاب قسوة.

على أن الديمقراطية الإسرائيلية بقدر ما أنها كشفت زيف الديمقراطيات الغربية، إلا أنها سبقت الجميع في السقوط والانكشاف. حين يعتبر الطيف السياسي الأوسع والذي يمثل الأغلبية الساحقة في المجتمع الإسرائيلي، أن عشرين في المئة من المكون المجتمعي وهم الفلسطينيون خارج الحسابات فإن ذلك يؤشر على الطبيعة العنصرية بأقبح أشكالها.

قبل أن تجرى الانتخابات، شن نتنياهو وحكومته حملة مسعورة على العرب، وحاول الطعن في القوائم العربية لإخراجها من السباق الانتخابي، وحرض بشكل مكشوف على كل من يحاول التعاون مع القوائم العربية باعتبار ذلك خيانة للصهيونية.

وخلال الانتخابات خرج نتنياهو يصرخ كالأطفال يحفز الناخبين اليهود على الذهاب بكثافة إلى مراكز الاقتراع، باعتبار ذلك يشكل حماية للدولة. لم تتوقف الحملة على العرب، بعد الانتخابات إذ حاول نتنياهو نزع الشرعية عن الانتخابات ووجه اتهامات خطيرة، وطالب لجنة الانتخابات المركزية بالتحقيق في مزاعم سرقة الانتخابات، وتلقي رشى وتمويل خارجي. كان من الطبيعي أن يستجيب رئيس الشاباك الذي عينه نتنياهو، ثم يلتحق به رئيس الموساد لجمع الأدلة وإجراء التحقيق رغم أن لجنة الانتخابات المركزية، صدر عنها ما يشير إلى أنها لا تملك الأدلة، وإن النتائج لن تتغير.

إنها ألاعيب نتنياهو الذي فاز حزبه على الأحزاب الأخرى بعدد المقاعد وفاز ائتلافه على معسكر آيزنكوت، لكنه كان فوزاً بطعم الخسارة، لأن أياً من المعسكرين لا يستطيع تشكيل الحكومة المقبلة بسهولة.

بعد لعبة التحقيقات في مخالفات مزعومة ارتكبتها القوائم العربية حاول نتنياهو أن يسوق فكرة حكومة وحدة وطنية يقودها بالتناوب مع آيزنكوت، يبدأ هو فترتها الأولى سنتين، في انتظار المساعدة من ترامب، فإن لم ينجح فإنه سيعمل على تعطيل قدرة آيزنكوت على تشكيل حكومة ضيقة، تحظى بشبكة أمان من القوائم العربية. المحاولات جارية من قبل آيزنكوت للاستفادة من عرض القوائم العربية، لكن العقدة تظل عند ليبرمان الذي يرفض تماماً هذا العرض، بينما لم يفصح لابيد وبينيت عن مواقفهما.

ومحاولات نتنياهو لن تتوقف، ففي حين سيلتئم الكنيست في العاشر من الشهر الجاري بعد الإعلان النهائي عن النتائج فإن نتنياهو سيحاول تعطيل الجلسة الأولى التي ستحرص المعارضة خلالها على تغيير رئيس الكنيست. سيرفض رئيس الكنيست عقد الجلسة، وستذهب المعارضة إلى المحكمة العليا، ما يطيل أمد تحقيق الإنجاز الأول للمعارضة، وهو تغيير رئيس الكنيست واستبداله بآخر من المعارضة.

العنصرية في إسرائيل سواء على مستوى السياسة أو مستوى المجتمع لم تظهر فجأة وخلال الانتخابات، فهي موجودة منذ زمن طويل، وتتخذ طابع إهمال البلدات العربية ونشر الجريمة وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، وتكميم الأفواه، والقتل.

غير أن هذه العنصرية بلغت الذروة من القبح والفجاجة خلال الانتخابات، فالحكومة الإسرائيلية تتعامل مع مواطنيها الفلسطينيين على أنهم يشكلون خطراً على الدولة وهويتها اليهودية الصهيونية. وفي الحقيقة فإن الفلسطينيين في داخل إسرائيل بغض النظر عن أشكال التعبير التي يستطيعون استخدامها، فإنهم يشكلون عقدة كأداء أمام تكريس الهوية الصهيونية للدولة، ولذلك فإنهم سيكونون هدفا صريحاً للسياسات اللاحقة.

لا يفوتني أن أسجل خطأ السياسة الرسمية الفلسطينية التي علقت على الانتخابات بالقول إنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية لإسرائيل، وألحقتها بأمل غير قابل للتحقيق، بأنها تنتظر تشكيل حكومة إسرائيلية مستعدة للتفاوض بشأن السلام.

إسرائيل لا تتدخل فقط في الشؤون الداخلية الفلسطينية بل إنها تقوم بهدم كل شيء ينتمي إلى فلسطين وتتدخل في كل صغيرة وكبيرة، ولذلك لا بد أن تكون السياسة الفلسطينية مستعدة لاستخدام ما باستطاعتها لمواجهة سياسات الاحتلال.

○ كاتب من فلسطين.

عرب 1948 ومفاجأة الفوز الكبير في الانتخابات الإسرائيلية



بقلم:

رامي رشيد ○

يوم الأربعاء 23 سبتمبر 2026 م وقبل يوم الانتخابات بشهر تقريباً، صادقت لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية على شطب القائمتين العربيتين الموحدة والمشتركة وتمنعهما من خوض الانتخابات المقررة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2026 م، بطلب من حزب الليكود بزعامة رئيس الوزراء الحالي «بنيامين نتنياهو» .

وفي يوم الجمعة 2 أكتوبر 2026 م تقضي المحكمة العليا الإسرائيلية بإلغاء قرار لجنة الانتخابات المركزية باستبعاد الأحزاب العربية من الانتخابات البرلمانية المقررة يوم الثلاثاء 27 أكتوبر 2026 م ولا تقر بالاتهامات الموجهة للقائمتين العربيتين التي تراوحت بين إنكار وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية ودعم الكفاح المسلح ضدها والاتصال مع جهات خارجية معادية

وفي اليوم الموعود، يوم الانتخابات للكنيست 27 أكتوبر 2026م، أظهرت الوقائع وجود كثير من الممارسات الهادفة إلى ثني المواطنين العرب عن ممارسة حقهم السياسي والقانوني والدستوري بالانتخاب الحر، ووثقت جهات حقوقية وإعلامية هذه الحقائق والتي اشتملت على صعوبات في الوصول إلى صناديق الاقتراع ووجود مراقبين تابعين لأحزاب اليمين المتطرف والكثير منهم مسلح لتخويف وإرهاب المجتمع العربي والحد من وصوله لصناديق الاقتراع.

وشهدت بعض مراكز الاقتراع في البلدات العربية تأخير في بدء التصويت وإبطاء متعمد في عملية دخول الناخبين وتم إغلاق بعض المراكز ووقف التصويت فيها، وفي مراكز كثيرة كانت تتم عملية طرح أسئلة ليست ذات صلة بكثير من أبناء المجتمع العربي الذين توجهوا للإدلاء بأصواتهم.

في بلدة «كفر قرع» ناخب واحد أدلى بصوته بعد مرور 3 ساعات أي إلى الساعة العاشرة صباحاً، علماً أن المراكز تفتح حسب القانون الانتخابي في الساعة السابعة صباحاً، وفي بلدة «شقيب السلام» بالنقب تم إغلاق مركز الاقتراع فترة طويلة فيما كان حوالي 150 ناخبا عربيا ينتظرون خارج المركز!

وفي عدد غير قليل من مراكز الاقتراع في المدن مثل «الناصرة» و«حيفا» و«إعبلين» و«عيلبون» و «شفا عمرو» و«نوف هجليل» رصد نقص في أوراق الاقتراع المطبوعة باللغة العربية، هذا النقص دفع مركز «عدالة» الحقوقي إلى مطالبة لجنة الانتخابات المركزية بالتدخل لتوفيرها وضمان تمكين المواطنين من التصويت.

وفي النقب التي تشكل 60% من مساحة الدولة، كان الوجود الأمني كثيفاً للغاية وتدخلات الشرطة كانت خشنة مما أثار الخوف والفزع والذعر لدى الناخبين وسجلت بلاغات بشأن انتهاكات الشرطة مع مغلفات الاقتراع، بينها مغلفات لم يوقعها سوى عضو واحد من لجنة الصندوق مما أثار مخاوف احتمال استخدام هذه المخالفات لاحقاً للطعن في أصوات أو استبعادها وكل هذا يمس مبدأ المساواة في العملية الانتخابية.

وفي أثناء العملية الانتخابية كان «نتنياهو» و«بن غفير» يصرحون للإعلام بارتفاع نسبة المشاركة العربية وكانوا يدعون ويحثون أنصارهم للخروج للتصويت في خطاب عنصري ربط المشاركة الفلسطينية بمستقبل الدولة الإسرائيلية، وذهب «نتنياهو» بعيداً في تخويف أنصاره برفعه شعار «إما اليمين وإما فلسطين» !

ولم يكتف «نتنياهو» بهذا المستوى من التحريض على الناخبين من خصومه، وتخويف معسكره اليميني المتطرف الفاشي منهم، بل وحذر أنصاره من ارتفاع نسبة التصويت في البلدات العربية ونبارك لهم هذه الملحمة التاريخية بوصول نسبة التصويت في مجتمعنا العربي لـ 80%، فخورون بكم يا من لم تختاروا هذه الدولة، بل هي من أنتكم بالمجازر والقتل والتهجير والسجون، نعتذر لكم لعدم إنصافنا لكم يوماً ما والسماح منكم لعدم تمكننا من فهم واقعكم.

وبعد تكليف معسكر التغيير بزعامة «غادي أيزنكوت» لتشكيل الحكومة، يرجح ان تمنحهما القائمتان العربيتان شبكة الأمان في الكنيست وربما تشارك القائمة الموحدة في الحكومة حال تم قبولها من معسكر التغيير الذي يراوح بين العنصرية والواقعية!

ستسعى الأحزاب العربية عبر القائمتين المشتركة والموحدة لمواجهة الجريمة المنظمة في مجتمعنا العربي فقد تم قتل 233 مواطناً عربياً هذا العام، وستعمل على تحسين الخدمات والظروف المعيشية لأهلنا وستناضل من أجل الحصول على موازنات معقولة غير منقوصة للبلدات العربية وستكافح من أجل وقف سياسة هدم البيوت، فقد تم هدم أكثر من 5000 بيت في «النقب» وداخل الخط الأخضر في فترة تولي العنصري «بن غفير» مسؤولية الأمن القومي.

وكما دائماً كان أهلنا في الداخل، داخل الخط الأخضر وكما نسميهم عرب 1948م، يعملون على المطالبة بفتح أفق سياسي يقر بدولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام 1967م، وهذا يتطلب نضالاً مريراً نقوم به جميعاً، وأثبتت الأيام أن العمل المنظم الواعي المدروس يؤتي بثماره في ظل انحسار النتنياهوية والترامبية وفي ظل هذا الزخم العالمي لصالح القضية الفلسطينية.

○ كاتب فلسطيني مقيم في مملكة البحرين